

جمعية الجليل
الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية
אגודת הגליל
האגודה הערבית הארץית למחקר ושירותי בריאות



ركاز
مركز الأبحاث الاجتماعية التطبيقية
רכاز
המרכז למחקר חברתי יישומי



مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، 2018

ملخص النتائج

حزيران 2019

סקר האלימות בחברה الفلسطينية בישראל, 2018

תקציר הממצאים

יוני 2019

مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل 2018

סקר האלים בחברה הפלסטינית בישראל 2018

אחמד شិיח' מוחמד

أحمد شيخ محمد

סאוסן רזק מרוג'יה

سوسن رزق مرجية

ד"ר מוחמד ח'טיב

د. محمد خطيب

© جميع الحقوق محفوظة، 2019
جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية
رکاز - مركز البحوث الاجتماعية التطبيقية
ص.ب. 330 شفاعمرو 20200

© כל הזכויות שמורות, 2019
אגודת הגליל - האגודה הערבית הארץ למחקר ושירותי בריאות
רכאז – המרכז למחקר חברתי יישומי
ת.ع. 330 شفاعם 20200

هاتف / تل: 972 4 9861171 | ناسوخ / فكس : + 972 4 9861173
rikaz@gal-soc.org | admin@gal-soc.org
www.gal-soc.org | www.rikaz.org

تقديم

في السنوات الأخيرة يزداد الحديث حول ظاهرة العنف والتي أصبحت الأكثر تداولاً في إعلامنا وحتى في أحاديثنا اليومية العادبة. فليس بالخفى على متخصص أو حتى غير متخصص ما آل إليه مجتمعنا من حيث تفاقم هذه الظاهرة في قرانا ومدننا، في شوارعنا وأحيائنا، مدارسنا ومؤسساتنا وحتى في بيتنا. فالمساحة الطيبة وتسامح الماضي تقلص في حين تزداد نبرة وشراسة التعامل. فقد يكاد لا يمر يوم دون أن نسمع وأحياناً أن نشهد بأنفسنا أحداث عنيفة مثيرة للاشمئزاز والقلق مما وصلنا إليه.

جمعية الجليل ومنذ تأسيسها، عملت وما زالت تعمل على سد احتياجات مجتمعنا الفلسطيني في إسرائيل، فبداية، عملت على رصد وسد الاحتياجات الصحية والبيئية من خلال مركز العدل البيئي ومركز الحقوق الصحية ومن ثم في توسيع عملها ليشمل البحث العلمي المختبري والبحث الاجتماعي الشامل من خلال مركز الأبحاث التطبيقية ومركز "رказ" للبحوث الاجتماعية.

منذ السنوات الأولى أدركنا في جمعية الجليل الأهمية الاستراتيجية الكبرى لانتاج المعلومات واستخدامها في العمل التنموي والتخطيطي لصالح مجتمعنا الفلسطيني في إسرائيل. فكان تأسيس مركز "رказ" - مركز البحوث الاجتماعية في جمعية الجليل - ليوفر معطيات تمثيلية ذات مصداقية عالية ومحتللة في العديد من مجالات المعيشة لمجتمعنا، منها الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية والبيئية.

لقد نفذ "رказ" وعلى مر الخمس عشر سنة الماضية العديد من الدراسات والمسوح الميدانية الكبيرة، جاء منها بشكل دوري كالمسح الاجتماعي الاقتصادي والذي نفذ للمرة الخامسة ومسح السلطات المحلية والحكم المحلي والذي نفذ في فترتين ومسح العنف الأسري ومسح الصحي البيئي.

اليوم وباعتاز ومسؤولية كبيرين، نضع بين أيديكم آخر الأبحاث التي نفذت في "رکاز" في أواخر العام 2018 والذي يأتي بأهم النتائج لمسح العنف المجتمعي. إننا نعتبر هذا المسح استمراً لاستراتيجيتنا في رصد واقع مجتمعنا وتوفير قاعدة البيانات المطلوبة والمحتملة من أجل تطوير وتطوير الخطط العملية المطلوبة.

يتميز هذا البحث ليس فقط في قياس وتشخيص ظاهرة العنف من حيث التعرض أو المشاهدة، بل يتطرق أيضاً إلى قياس الميل لممارسة العنف والممارسة الفعلية للعنف. كما ويتوفر كافة المعلومات التي تتيح للمهتمين والباحثين والمخططين التحليل الإحصائي المعمق فيربط وفحص العلاقات بين المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية والأسرية في سياق العنف وأشكاله.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير العميقين لمدير مركز "رکاز" سابقاً ومن ثم المدير العام لجمعية الجليل السيد أحمد شيخ محمد لقيادته هذا المشروع الكبير إلى جانب طاقم الباحثين في "رکاز"، الدكتور محمد خطيب والسيدة سوسن رزق مرجية على عملهم المهني الدؤوب من أجل إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ واستكمال العمل البحثي ونشره. كما أتقدم بالشكر إلى طاقم العمل الميداني والمستطلعين على جهودهم الجبارية في إعداد وتنفيذ هذا العمل الضخم وإلى جميع أعضاء لجنة التوجيه المهنية المتخصصة على عملها المتفاني، ملاحظاتها ومواكبتها لهذا المشروع في جميع مراحله. وفي النهاية، نقدر عالياً الدعم الكبير الذي يقدمه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومساهمته في بناء وتعزيز القدرات البحثية لتمكين مجتمعنا من دراسة احتياجاته بهدف طرح وتطوير الخطط الاستراتيجية المستقبلية لمكافحة العنف المجتمعي ومنعه.

مع الاحترام والتقدير

د. جمال دقدوقى

رئيس الهيئة الإدارية

احمد شيخ محمد

المدير العام

جمعية الجليل للبحوث والخدمات الصحية

جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية

من نحن

جمعية الجليل هي أكبر وأعرق الجمعيات المهنية العربية في المجتمع الفلسطيني والتي يعود تأسيسها إلى سنة 1981.

تسعى الجمعية إلى تحسين الظروف الصحية والبيئية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل وإحقاق حقوقه في هذه المجالات وذلك من خلال تطوير البحث العلمي، التنمية التكنولوجية، التنمية الصحية، العمل الجماهيري والتأثير على السياسات المحلية والقطبية.

يعمل في الجمعية مجموعة كبيرة من المختصين في مجالات الصحة، البيئة والأبحاث العلمية الدقيقة والاجتماعية التطبيقية.

جمعية الجليل هي جسم مهني غير حزبي رياضي في مجال الصحة والبيئة وتشكل بهذا مرجعاً للمعلومات، المعرفة، والتعاون مع الجمهور الواسع بما في ذلك باحثين، طلاب، مدارس، سلطات محلية، مؤسسات المجتمع المدني، وزارة الصحة، معاهد أكademie، معاهد بحث وغيرها. تُعرف جمعية الجليل في أوساط المجتمع الفلسطيني والبحثي كمؤسسة رياضية في مجال البحث العلمي الأكاديمي البيوتكنولوجي والذي تسعى من خلاله إلى إيجاد حلول لمشاكل بيئية مثل نفايات زيت الزيتون، معالجة المجاري الصناعية، الأعشاب الطبية والطاقة البيولوجية.

مجالات العمل الرئيسية

مركز الأبحاث التطبيقية

تعمل الجمعية في المجال البحثي من خلال مركز الأبحاث التطبيقية في شفافعمر و المجهز بمختبرات حديثة ويعمل فيه أفضل الباحثين في المجال. أنشأت الجمعية خلال سيرورتها عدة شركات مبتكرة (ستارت-أب) ووصلت بعضها إلى مصافي الشركات المعروفة محلياً وعالمياً مثل شركة "إينزيموتك" المعروفة والتي كانت نواة عملها في الجمعية.

يعمل مركز الأبحاث برعاية أكademie من جامعة حيفا وباعتراف من وزارة العلوم والتكنولوجيا.

أهداف مركز الأبحاث

- تطوير أبحاث مناطقية تطبيقية في مجالات البيئة، الصحة، الزراعة والأعشاب الطبية، البيوتكنولوجيا، البيولوجيا الجزيئية وغيرها.
- تحسين الظروف الصحية، الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع من خلال أبحاث تطبيقية تعود بالفائدة على الجمهور.
- تطوير تكنولوجيا وصناعات مبتكرة.
- بناء شبكات تعاون مع باحثين في المؤسسات البحثية في البلاد والعالم والمبادرة إلى اقتراحات بحث مشتركة وتقديمها لصناديق ممولة في البلاد والعالم.
- استيعاب باحثين شباب والاستثمار بهم لتطوير رأس المال البشري العلمي في المنطقة وفي المجتمع العربي عامًّا.
- تنمية العلاقات مع هيئات محلية كالسلطات المحلية، اتحادات المدن، الصناعات، مؤسسات جماهيرية وزراعية ومدارس.
- تعميق العلاقة مع المجتمع من خلال التعليم والإرشاد.

"رکاز"- مركز الأبحاث الاجتماعية التطبيقية

"رکاز" هو مركز للأبحاث الاجتماعية التطبيقية ويشكّل جزءاً من معهد الأبحاث في جمعية الجليل. يتميّز "رکاز" بكونه مركزاً يعمل في المجتمع الفلسطيني ومن أجله. من هنا يعمل "رکاز" على تشخيص القضايا التي تقتضي البحث في المجتمع الفلسطيني هذا بالإضافة إلى جمع، تحليل ومعالجة معلومات اجتماعية اقتصادية بشكل دوري. كما يتميّز عمل "رکاز" باتباع منهجية بحثية تعتمد على المقابلات الشخصية وصولاً إلى عينة واسعة جدّاً من المجتمع الفلسطيني من الجليل وحتى النقب والتي تعكس التعددية والاختلاف في هذا المجتمع (على سبيل المثال السكن في قرية معترف/غير معترف بها، بلدة مختلطة/غير مختلطة، بلدة صغيرة/متوسطة/كبيرة). ومن خلال المسوحات الواسعة يتم أيضاً رصد المواقف والآراء في المجتمع الفلسطيني في القضايا المختلفة. وبهذا توفر قاعدة معلوماتية معتمدة محدثة ومحاذنة للتخطيط الاستراتيجي الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني في البلاد.

أهداف "رکاز"

- إنتاج معطيات محدثة ومقارنة ذات مصداقية حول المجتمع الفلسطيني في إسرائيل في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية والبيئية لأغراض البحث الأكاديمي وتطوير سياسات على المستوى المحلي والقطري.
- تطوير المعرفة التي تنتجهها المسوحات لرسم صورة شاملة من خلال الاستعانة بمعلومات من مصادر أخرى (دائرة الإحصاء المركزية، مؤسسة التأمين الوطني وغيرها) وإتاحتها للجمهور العريض.
- العمل مقابل متذدي القرار ومتابعة احتياجات المجتمع الفلسطيني، وكذلك استعمال المعلومات المتوفرة لتطوير وتغيير السياسات وتشخيص موارد عينية لتلبية هذه الاحتياجات.

مركز العدل البيئي

ينظر مركز العدل البيئي إلى الأمان البيئي على أنه حق من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن تتوفر لجميع المواطنين على قدم المساواة مما يتبع لهم العيش الكريم في محيط مستدام وصحي. من هنا يعمل المركز على دفع وتعزيز القيم والأنماط السلوكية البيئية لدى الجمهور، وإلى تعميق الوعي والمناصرة لاحقاق الحقوق البيئية وتحقيق العدالة البيئية للمجتمع الفلسطيني في البلاد. يعمل المركز من خلال ثلاثة استراتيجيات عمل: التثقيف البيئي والتوعية المجتمعية، المناصرة والرافعة، الأبحاث والمسوحات.

أهداف مركز العدل البيئي

- حماية الحقوق البيئية للمجتمع الفلسطيني من خلال المقاضة، الردع، الحملات القطرية ونشر المعلومات الناتجة عن الأبحاث والمسوحات البيئية.
- تعميق الوعي داخل المجتمع الفلسطيني حول أهمية المحافظة على جودة البيئة والترويج لسلوكيات صديقة للبيئة.
- تمكين مجموعات المواطنين من اتخاذ الإجراءات الفعالة في القضايا البيئية من خلال الاستشارة المهنية والتدريبات.
- تطوير ورعاية حوار مهني مع المنظمات المحلية، الإقليمية، والدولية حول الحقوق البيئية التي تهم المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

مركز الحقوق الصحية

الحق في الصحة للجميع هو حق أساسي ضمنه القوانين والمواثيق الدولية، إلا أن الواقع يشهد بوجود فجوات كبيرة في الوضع والخدمات الصحية بين المناطق والمجموعات السكانية وبالأساس بين مناطق المركز والأطراف وبين العرب واليهود. تعمل جمعية الجليل، من خلال فعاليتها وشراكتها المختلفة، على متابعة ومقارنة مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين العرب ورصد الفجوات القائمة وطرح حلولاً على في مستويات التدخل المختلفة، القطرية، المنطقية والمحليّة. هذا، إلى جانب عملها طويلاً الأمد في التوعية وتعزيز الصحة، من خلال مشاريع تدخل جماهيرية عينية متنوعة.

أهداف مركز الحقوق الصحية

- رصد ومتابعة الخدمات الصحية في المجتمع العربي.
- تقلص الفجوات في الوضع الصحي والخدمات الصحية بين المجتمع العربي واليهودي وبين مناطق المركز والأطراف.
- تطوير برامج ومشاريع لتعزيز الصحة في المجتمع العربي ولتطوير التنور الصحي من خلال التثقيف والإرشاد.
- تطوير شراكات وتعاون مع الأطر والمؤسسات في المستوى المحلي والقطري لتطوير الصحة عامةً وفي المجتمع العربي بشكل خاص.

تشارك جمعية الجليل في السنوات الأخيرة في تطوير برنامج متعدد المجالات ومتعدد السنوات لتطوير صحة العرب في إسرائيل بمبادرة قسم التخطيط الاستراتيجي والاقتصادي في وزارة الصحة. كما يعتمد الشركاء في تطوير البرنامج على معطيات "ركاز" في مجال الصحة لتقديم حلول ملائمة للمجتمع العربي.

الهيئة الإدارية

تضم إدارة جمعية الجليل مجموعة من الشخصيات المهنية المتميزة وهم (الأسماء حسب الترتيب الأبجدي):

- بروفسور أشرف إبريق | باحث في معهد التخنيون.
- السيدة أفنان الحاج علي | باحثة في مجال الجودة.
- د. ايدا خميسى | طبيب وباحث في التخنيون.
- الدكتور جمال دقوقى | أخصائى نفسي علاجي.
- بروفسور حسام حايك | باحث في معهد التخنيون.
- الدكتورة رماء دعاس | باحثة في مجال الإحصاء.
- الدكتورة روزلاند دعيم امحاضرة في الكلية الأكاديمية في حيفا.
- الدكتور ميدا نعوم | طبيب وأخصائي تخدیر.
- السيدة نادرة خوري | صيدلانية وفعالة في مجال التنمية الصحية.
- السيد وائل عمري | ممرض وناشط اجتماعي.
- السيد أحمد الشيخ محمد | مدير عام الجمعية.

مصادر تمويل الجمعية

- الوزارات الحكومية المختلفة وصناديق بحث عالمية ضمن مناقصات تنافسية بتمويل محلي وعالمي.
- الاتحاد الأوروبي: مناقصات تنافسية محلية، شرق أو سطية وعالمية.
- مصادر ذاتية من "بيع" خدمات بحثية واستشارية.
- عوائد من براءات الاختراع والستار-أب.
- مدخلات من الفعاليات التعليمية.
- تبرعات ومساهمات من قبل متبرعين محليين وعالميين.

مسح العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل

أهداف المسح

يهدف هذا المسح إلى رصد الجوانب المختلفة لظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من وجهة نظر الجمهور. وفي هذا السياق تم رصد وفحص المواضيع التالية:

- مدى انتشار العنف بأشكاله المختلفة، الكلامي الجسدي، النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي والجنسي، التعرض إليه، مشاهدته وممارسته.
- المتغيرات الشخصية والأسرية وعلاقتها بالعنف مثل جودة حياة الفرد، درجة السعادة، الانتفاء الأسري والعلاقات في المجتمع والعمل، مدى الالتزام الديني وغيرها.
- المواقف والأراء حول العنف واستخدامه كوسيلة للتربية ولتحقيق الحقوق ومدى خطورة هذه الظاهرة على المجتمع والأفراد
- أساليب التعامل مع العنف وتبنته في حالات التعرض له أو مشاهدته.
- مدى انتشار الآفات الاجتماعية الأخرى كاستعمال المخدرات والكحول، السلاح غير المرخص، الحماية المشروطة "الخواوة"، منظمات الأجرام وعلاقتها بانتشار العنف في المجتمع.
- دور الفرد والمجتمع والمؤسسات في تحمل المسؤولية لمنع، مكافحة وعلاج ظواهر العنف ومدى قيام المسؤولين بدورهم المطلوب والمأمول.

المنهجية

شملت عينة المسح 2040 أسرة فلسطينية، تم توزيعها على الطبقات تبعًا لحجم الطبقة الإحصائية، منها 1020 أسرة في منطقة الشمال (34 منطقة إحصائية تشمل 30 بلدة)، و360 أسرة في منطقة حيفا (12 منطقة إحصائية تشمل 9 بلدات)، و360 أسرة في منطقة الجنوب (12 منطقة إحصائية تشمل 10 بلدات، منها 6 بلدات غير معترف بها)، و300 أسرة في منطقة المركز (10 مناطق إحصائية تشمل 8 بلدات)، بما في ذلك 5 مدن مختلطة (نتسيرت عيليت، عكا، حيفا، يافا والرملة) (7 مناطق إحصائية، 210 أسر). شرع الطاقم الميداني بجمع البيانات في منتصف شهر يوليو تموز 2018 واستمر العمل حتى منتصف شهر تشرين أول أكتوبر 2018. تم استكمال 2,008 است問ارات جمعت فيها معلومات حول 7,985 شخصًا. بالإضافة لذلك، تم اختيار شخص واحد من كل عائلة وأجريت معه مقابلة خاصة جمعت من خلالها معلومات مفصلة إضافية. تم إجراء 1,971 مقابلة.

ملخص النتائج

الفلسطينيون في إسرائيل – خلفية اقتصادية اجتماعية

- يقدر تعداد السكان الفلسطينيين في إسرائيل (باستثناء القدس والجولان) في أواسط سنة 2017 بنحو 1,452,200 نسمة ويشكلون نحو 17.3% من مجمل السكان في إسرائيل.
- ما زال المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يمتاز بكونه فتياً جدًا، إذ بلغت نسبة الأفراد حتى سن الرابعة عشرة، نحو 27.4% (مقارنة بـ 32.5% في العام 2017).
- هنالك تغير ديمغرافي في المجتمع الفلسطيني في الداخل، والذي يتجلّى بانخفاض نسبة الأولاد دون سن الرابعة عشرة إلى 32.5% مقارنة بـ 40.3% في العام 2007، وارتفاع في نسبة المسنين فوق سن الـ 65 إلى 4.7% مقارنة بـ 3.2% في العام 2007، وارتفاع في العمر الوسيط حيث بلغ 23 عاماً مقارنة بـ 19 عاماً في العام 2007.
- بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في إسرائيل 3.92 فرداً.
- 68.6% من الفلسطينيين في إسرائيل متزوجون بنحو 68.6% من الرجال مقابل 66.5% من النساء.
- 12.1% من الفلسطينيين في إسرائيل حاصلون على شهادة لقب أول فأعلى (ذكور و 11.7% وإناث).
- 52.3% من الفلسطينيين في جيل 15 سنة فأكثر موجودون داخل القوى العاملة.
- الذكور الفلسطينيون يشاركون في سوق العمل بنسبة أعلى من الإناث (68.9% مقابل 35.4% على التوالي).
- بلغت نسبة البطالة بين الفلسطينيين في إسرائيل 6.6% (5.1% بين الذكور و 9.4% بين الإناث).
- 42.6% من الفلسطينيين يعملون عمالةً تامةً بواقع 60.3% بين الذكور و 24.5% بين الإناث.

- 12.0% من الفلسطينيين يحصلون على تأمينات (تقاعد أو مرض).
- 33.5% من الذين هم خارج سوق العمل، أفادوا بأن ذلك يعود لتفرغهم للدراسة والتعليم أو لأعمال البيت، بنسبة 17.1% بين الذكور و 50.2% بين الإناث.
- مجال العمل الأكثر شيوعاً بين الذكور هو "الحرف والمهن" بنسبة 39.1% بينما تعمل أكثرية النساء كفنيات متخصصات بنسبة 29.3%.
- بلغ معدل الدخل الشهري الصافي للأسرة الفلسطينية في إسرائيل 11,733 شاقل.
- 13.8% من الأسر الفلسطينية لا تنجح بالمرة بتغطية احتياجاتها الشهرية و 34.0% لا تنجح بتغطية هذه الاحتياجات.
- هناك ارتفاع في نسبة الأسر الفلسطينية في إسرائيل التي تسكن في شقق (42.7% في المسح الحالي مقارنة ب 24.6% في العام 2007).

جودة الحياة

- 81.4% من الأفراد راضون عن حياتهم (راض أو راض جداً) بواقع 82.3% بين الذكور و 76.1% بين الإناث.
- تنخفض نسبة الرضا عن الحياة بين الأفراد في منطقة الوسط إلى 66.4% وترتفع بين الأفراد في منطقة الجنوب لتبلغ 87.7%.
- 82.5% من الأفراد المقيمين في البلدات العربية غير المختلطة عن درجة رضا أعلى عن حياتهم مقابل 70.4% بين الأفراد المقيمين في البلدات المختلطة.
- صرّح 53.6% من الأفراد بأنهم سعداء أو سعداء جداً، بواقع 54.1% بين الذكور و 53.0% بين الإناث.
- بلغت أعلى نسبة سعادة بين الأفراد، في منطقة الجنوب إذ وصلت النسبة إلى 71.2% وتنخفض بشكل ملحوظ بين الأفراد من منطقة حيفا إلى 42.5% وبين الأفراد من منطقة الوسط إلى 27.3%.
عُبر 82.4% من الأفراد عن شعورهم بفهم العائلة لهم.
- صرّح 75.8% من الأفراد عن شعورهم بالرغبة في مغادرة البيت والانتقال إلى مكان آخر بدرجة قليلة أو بدرجة قليلة جداً.
- صرّح 82.5% من الأفراد بأنهم يقضون وقتاً ممتعاً مع أفراد الأسرة بشكل كثير أو كثير جداً.

- عَبَرَ 86.7% من الأفراد عن شعورهم بدرجة انتماء أسري كبيرة أو كبيرة جداً.
- لا يوجد فرق ملحوظ في درجة الانتماء الأسري بين الذكور والإإناث. فقد بلغ المعدل الكلي لدرجة الانتماء الأسري (والذي تم قياسه بسلم من 1-4)، 3.5 يقع بين الذكور و3.4 بين الإناث.
- عَبَرَ 89.7% من الأفراد بأنهم راضون (راض أو راض جداً) عن علاقتهم مع أفراد أسرتهم.
- عَبَرَ الأفراد المنتسبون للثالث الأسفل من مستوى الدخل للأسرة عن درجة رضا أقل عن علاقتهم مع أفراد الأسرة مقارنة بالأفراد المنتسبين للثالث الأعلى من مستوى الدخل للأسرة (85.9% مقابل 95.2% على التوالي).
- صَرَحَ 90.2% من الأفراد بأنهم راضون (راضون أو راضون جداً) عن علاقتهم في مكان العمل.
- أعرب 18.5% من الإناث المنتسبات للفئة العمرية 45-54 عن عدم رضاهن عن العلاقات في مكان العمل بينما انخفضت النسبة بين الذكور المنتسبين لنفس الفئة العمرية إلى 10.5%.
- ترتفع نسبة عدم الرضا عن العلاقات في مكان العمل بين الأفراد ذوي تحصيل علمي أقل من ثانوي (8.3%) مقارنة بالأفراد الحاصلين على شهادة لقب أول فأعلى (8.3%).
- صَرَحَ 38.7% من الأفراد بعدم شعورهم بالأمان أثناء التجول بمفردهم في حي سكفهم خلال ساعات الليل بواقع 29.8% بين الذكور و47.6% بين الإناث.
- ترتفع نسبة الذين لا يشعرون بالأمان أثناء التجول لوحدهم في الليل بين الذكور المنتسبين للفئة العمرية 65 وما فوق إذ بلغت 40.1% مقارنة بـ 29.8% بين الذكور بشكل عام.
- ترتفع نسبة عدم الشعور بالأمان أثناء التجول خلال الليل بين الأفراد المقيمين في منطقة الوسط (%) 60.3) مقارنة بباقي المناطق الجغرافية.
- صَرَحَ 21.0% من الأفراد عن عدم شعورهم بالأمان في التجول بمفردهم في حي سكفهم خلال ساعات النهار.
- ترتفع نسبة الذين لا يشعرون بالأمان عند التجول بمفردهم في النهار بين الأفراد من منطقة الوسط لتبلغ 50.3% وتنخفض النسبة في منطقة الشمال إلى 10.8%.
- صَرَحَ 61.3% من الأفراد بأنه لا يمكن الثقة بالناس وترتفع هذه النسبة بين الأفراد من منطقة الوسط لتبليغ 85.5%.
- لا يوجد فرق بين الذكور والإإناث من حيث نظرتهم للثقة بين الناس فقد بلغ المعدل الكلي (والذي تم قياسه بسلم من 1-10) 4.7 يقع بين الذكور و4.6 بين الإناث.

- صرّح 24.1% من الأفراد بأن "الناس بشكل عام يهتمون بأنفسهم فقط".
- بلغت نسبة الأفراد المنتسبين للفئة العمرية 18-24 الذين صرّحوا بأنّهم يلتقطون بأصدقائهم بوتيرة "مرة في الأسبوع" 33.2%， أما الأفراد في جيل 65 وما فوق فيلتقطون أصدقائهم "كل يوم تقريباً" بنسبة 25.7%.
- عرف 41.1% من الأفراد ذاتهم بأنّهم ملتزمون ويمارسون الشعائر الدينية دائمًا و 16.3% غير ملتزمين بالمرة.
- بلغت نسبة الأفراد الذين لا يوافقون مع المقولـة "النساء أقل ذكاءً من الرجال" 82.2% بواقع 71.1% بين الذكور و 93.3% بين الإناث.
- صرّح 72.3% من الأفراد أنّهم لا يوافقون مع المقولـة "لاأشعر براحة عندما يكون مديري امرأة".
- صرّح 78.9% من الأفراد أنّهم لا يوافقون مع المقولـة "من المهم تشجيع الأولاد على ممارسة الرياضة أكثر من تشجيع البنات".
- صرّح 72.0% من الأفراد أنّهم لا يوافقون مع المقولـة "يجب على المرأة البقاء في البيت لخدمة زوجها وأولادها" (أن لا تعمل خارج البيت).
- 23.7% من الأفراد يتّصفون بدرجة عالية أو عالية جداً من التعصب الذكري بواقع 35.8% بين الذكور و 11.6% بين الإناث.
- بلغت درجة التعصب الذكري (عالية أو عالية جداً) بين الأفراد في الفئة العمرية 18-24، 23.3% وترتفع بين الأفراد المنتسبين للفئة العمرية 55-64 لتبلغ 30.8%.
- 85.2% من الأفراد يوافقون على أن "من حق البنت أن تتزوج الرجل الذي تختاره".
- 72.0% من الأفراد يوافقون على أن "من حق المرأة أن تشارك في إدارة السلطة المحلية لبلدها".

مواقف وآراء

- 29.6% من الأفراد يوافقون بشكل كبير أو كبير جداً بأن استعمال الضرب هو وسيلة شرعية ل التربية الأولاد. وقد بلغت هذه النسبة 22.4% بين الأفراد في جيل 18-24 وترتفع بين الأفراد في جيل 65 بما فوق لتبلغ 54.7%.
- أعرب 68.3% من الأفراد عن موافقـتهم للمقولـة "في هذه الأيام، يقوم الأهـالي بتعنيـف المعلـمين في المدارس".

- أعرب 30.2% من الأفراد عن موافقهم للمقولة "على الأهل تقديم شكوى في الشرطة ضد المعلم في حال أنه ضرب ابنهم في المدرسة".
- بلغ مؤشر العنف ضد المرأة (والذي تم قياسه بسلم من 1-غير موافق بالمرة و4- موافق بشدة) 1.5 بواقع 1.6 بين الذكور مقابل 1.4 بين الإناث.
- صرّح 57.2% من الأفراد عن عدم موافقهم للمقولة "يحق للزوجة أن تشتكى للشرطة ضد زوجها إذا ضربها" بواقع 64.9% بين الذكور مقابل 49.6% بين الإناث.
- أعرب 69.9% من الأفراد عن موافقهم للمقولة "يجب منح المرأة حقوقاً متساوية للرجل في كل المجالات" بواقع 62.0% بين الذكور مقابل 79.3% بين الإناث.
- 81.1% من الأفراد لا يوافقون على استعمال القوة لحل المشاكل بواقع 75.3% بين الذكور و87.0% بين الإناث.
- 81.2% من الأفراد لا يعتبرون الأخذ بالثأر هو حق لأهل القتيل بواقع 75.7% بين الذكور و86.6% بين الإناث.
- يوافق 63.5% من الأفراد على ضرورة عدم السكوت على أي اعتداء أو إهانة ضدهم أو ضد أحد أفراد عائلتهم.
- 74.8% من الأفراد يوافقون بأن استعمال السلاح في التزاعات بين الناس بات أمراً طبيعياً بواقع 76.8% بين الذكور و72.9% بين الإناث.
- أشار 84.6% من الأفراد إلى موافقهم بأن الأهل يتحملون مسؤولية ارتكاب أبنائهم الصغار للعنف.
- أعرب 73.2% من الأفراد عن موافقهم للمقولة "يجب سجن الشباب الصغار (المراهقين) الذين يقومون بجرائم جدية".
- أعرب 75.9% من الأفراد عن موافقهم بأن الدولة معنية بانتشار العنف في البلدان العربية بواقع 75.2% بين الذكور و76.7% بين الإناث.
- أعرب 44.4% من الأفراد عن موافقهم بأن العادات العربية تشجع العنف بواقع 43.2% بين الذكور و54.5% بين الإناث.
- أشار 41.9% من الأفراد إلى أنهم لا يعرفون عن مشروع "مدينة بلا عنف" المنفذ في البلدان العربية. إضافة لذلك فإن 55.7% لا يعتقدون أن المشروع ينجح بتقليل ظاهرة العنف في المجتمع.

- 52.1% من الأفراد يعتبرون أن مشكلة العنف هي الأكثر خطورة من بين المشاكل التي يواجهها المجتمع العربي، بينما يعتبر 22.1% من الأفراد أن مشكلة القوانين العنصرية هي الأكثر خطورة و14.3% يعتبرون الوضع الاقتصادي السيئ كأخطر المشاكل على المجتمع.
- 65.1% من الأفراد يقيّمون انتشار العنف في بلداتهم بأنه متوسط أو عالي، وترتفع هذه النسبة لتصل إلى 71.5% في منطقة حifa و86.3% في منطقة الوسط.
- 48.3% من الأفراد انتشار العنف في حي سكّنهم (الحارة) بأنه متوسط أو عالي.
- 45.8% من الأفراد إلى أن مستوى العنف قد ازداد في السنة الأخيرة في بلداتهم في حين أشار 38.6% إلى أن مستوى العنف لم يتغيّر.
- 27.3% من الأفراد بأن الاعتداء بالشتائم والسبات هو الأكثر انتشاراً إليه إطلاق النار (%23.3) ثم التهديد والابتزاز (13.8%)، تخريب الممتلكات العامة (11.8%)، الاعتداء الجسدي (%)11.6) والسرقات (11.4%).
- 53.9% من الأفراد بأنه من المحتمل أن يكونوا أنفسهم ضحايا لشكل من أشكال العنف بواقع 60.3% بين الذكور و47.4% بين الإناث.
- ترتفع نسبة الأفراد المتّخوفين من احتمال تعرضهم للعنف بين أولئك الذين تعرض أحدهم أسرتهم لاعتداء ما في السنة الأخيرة قبل المسح مقارنة بالأفراد الذين لم يتعرّض أحد أفراد أسرتهم للاعتداء (74.6% مقابل 47.6% على التوالي).
- أعرب 54.2% من الأفراد عن تخوفهم من التعرض للعنف في المدن المهدودة و53.6% في أماكن الاستجمام و42.6% في البلدة التي يسكنونها.
- يأتي التعرض للسرقة في المكان الأول من حيث قلق الأفراد من إمكانية تعرضهم له بواقع 57.3%، إليه التخوف من الاعتداء على خلفية قومية (56.1%) ثم التعرض للإهانة في الشارع (45.4%).

الاعتداءات، أضرارها والتّبليغ عنها

- أفادت 27.0% من الأسر الفلسطينية بتعرض أحد أفرادها لاعتداء ما في السنة الأخيرة قبل المسح، وترتفع هذه النسبة في منطقة الجنوب لتبلغ 38.5% وتنخفض في منطقة حifa إلى 22.4%.
- 20.5% من الأسر تعرضت للاعتداء على الممتلكات في السنة الأخيرة مقابل 19.2% تعرضت للاعتداء الكلامي و16.5% تعرضت للسرقة (لا تشمل سرقة السيارات).

- تشير المعطيات إلى أن 4.6% من الأطفال في جيل 11-5 سنة (المرحلة الابتدائية) قد تعرضوا لاعتداء ما في السنة الأخيرة. كما بلغت هذه النسبة 11.0% بين طلاب المرحلة الإعدادية و 15.4% بين طلاب المرحلة الثانوية.
- صر 20.3% من الأفراد في جيل 18 سنة فأكثر بأنهم تعرضوا لاعتداء ما في السنة الأخيرة قبل الملح، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ في النقب لتبلغ 33.4%.
- صر 67.2% من الأفراد في جيل 18 سنة فأكثر بأن الاعتداء الكلامي هو الأكثر انتشاراً في السنة الأخيرة قبل الملح يليه الاعتداء على الممتلكات الخاصة بنسبة 5.0%.
- 27.2% من الاعتداءات الأخيرة التي تعرض لها الأفراد، تم تنفيذها على يد شخص عربي من داخل البلدة مقابل 6.1%， من قبل شرطي و 5.5% من قبل شخص يهودي (غير الشرطة).
- نسبة الاعتداءات الأخيرة الأعلى التي نفذت على يد شخص عربي من داخل البلدة هي منطقة المركز حيث وصلت إلى 37.8% وفي منطقة حيفا بنسبة 36.5%.
- 63.6% من منفذى الاعتداءات الأخيرة هم من الذكور.
- 33.2% من حالات الاعتداء تم تنفيذها من قبل شخصين أو أكثر.
- 67.8% من الاعتداءات الأخيرة نجمت عنها أضرار نفسية، مقابل 43.7% أضرار مادية و 41.4% أضرار اجتماعية و 14.0% أضرار جسدية.
- بلغت نسبة الاعتداءات التي حدثت داخل المنزل 17.9% مقابل 10.9% حدثت في البلدات اليهودية و 19.7% في مكان العمل.
- أفاد 64.1% من الأفراد الذين تعرضوا لاعتداء بأنهم أبلغوا عن الاعتداء لجهة ما مقابل 35.9% الذين لم يقوموا بالتبليغ.
- ترتفع نسبة التبليغ عن الاعتداء عند حدوثه خارج البلدة (63.3%) أو في بلدة يهودية (68.1%) أو في مكان العمل (77.3%).
- أفاد 59.7% من الأفراد الذين تعرضوا لاعتداء ما بأنهم أبلغوا الأهل بذلك في حين 55.7% قد أبلغوا الشرطة.
- فيما يتعلق بأسباب عدم التبليغ عن حالات الاعتداء فقد أشار 54.1% إلى أنهم اعتبروا حادثة الاعتداء بسيطة ولن يستحضر خطيرة. كما أشار 40.8% إلى أنه تم حل المشكلة بشكل سلمي، و 57.5% عزوا ذلك إلى عدم الرغبة بتدخل الشرطة، و 13.1% قاموا بحل المشكلة بأنفسهم وبطرق غير سلمية، في حين أشار 37.8% خوفهم من التعرض للانتقام من قبل الفاعلين.

التعرض للعنف، مشاهدته وممارسته

- 67.8% من الأفراد شاهدوا حالات عنف خلال السنة الأخيرة قبل المسح بواقع 60.3% عنف نفسي، 36.5% عنف جسماني، 9.7% تحرش جنسي، 13.9% اعتداء اقتصادي و 13.7% اعتداء اجتماعي.
- ترتفع نسبة الأفراد الذين صرّحوا عن مشاهدتهم لأي شكل من أشكال العنف في منطقة الجنوب (%) 77.5 مقارنة بباقي المناطق الجغرافية.
- صرّح 28.6% من الأفراد بأنهم شاهدوا حالات ضرب أو خنق أو شد من الملابس و 13.7% شاهدوا هجوم بواسطة سكين/عصا/حزام و 6.6% هجوم بواسطة سلاح ناري.
- صرّح 10.0% من الأفراد عامة بأنهم مارسو العنف ضد آخرين في السنة الأخيرة بواقع 13.0% من الذكور و 7.1% من الإناث.
- بلغت نسبة ممارسي العنف بين الأفراد المنتسبين للثالث الأعلى من الدخل 24.1% لترتفع إلى 37.5% بين الأفراد المنتسبين للثالث الأسفل من دخل الأسرة.
- هنالك علاقة عكسية بين التحصيل العلمي وممارسة العنف حيث بلغت هذه النسبة بين الأفراد ذوي تحصيل علمي "أقل من ثانوي" 35.2% لتتنخفض إلى 7.0% بين الأفراد حاملي شهادة لقب أول فأعلى.
- 9.4% من الأفراد شاركوا في مضايقات الكرتونية لآخرين.
- صرّح 24.7% من الأفراد إلى تعرضهم لشكل من أشكال العنف بواقع 27.7% بين الذكور و 21.7% بين الإناث.
- 29.5% من الأفراد الذين تعرضوا لأنس شكل من أشكال العنف هم ملتزمون ويمارسون الشعائر الدينية مقابل 21.1% من الذين تعرضوا لعنف هم غير ملتزمون بالمرة.
- العاملون في الخدمات هم الأكثر تعرضاً للعنف على أشكاله (54.1%) مقابل 21.7% بين الأكاديميين والموظفين.
- 57.8% من حالات التحرش الجنسي كان المعتدي شخصاً معروفاً للضحية (زميلاً للعمل، صديقاً أو أحد أفراد الأسرة)، وترتفع هذه النسبة بين الإناث لتصل إلى 71.9%.
- 64.1% من الإناث اللواتي تعرضن لتحرش جنسي وطلبن المساعدة كانوا راضيات عن المساعدة التي حصلن عليها.

- فيما يتعلق بأسباب عدم طلب المساعدة في حال التعرض للعنف فقد أشار 60.8% بأن ذلك يعود إلى "خوفهم من التورط أكثر في المشاكل"، 48.9% إلى عدم رغبتهما بأن يعرف أحد بالأمر، 21.7% لعدم معرفتهم لمن يتوجب اللجوء و 47.4% بسبب انهم استردوا حقهم بأنفسهم.

آفات مجتمعية

- أفاد 45.1% من الأفراد بأنهم يعتقدون بوجود متعاطي مخدرات كثيرين في بلداتهم، وترتفع هذه النسبة في منطقة الوسط لتصل إلى 74.9%.
- أفاد 5.0% من الأفراد بأنهم قاموا باستعمال المخدرات في السنة الأخيرة قبل المسح بواقع 9.1% من الذكور و 0.8% من الإناث.
- ترتفع نسبة الأفراد الذين أفادوا بأنهم استعملوا المخدرات في السنة الأخيرة قبل المسح في منطقة الجنوب مقارنة بالمناطق الأخرى لتبلغ 9.9% بواقع 18.3% من الذكور مقابل 2.4% من الإناث.
- صرّح 18.0% من الأفراد الذين يشعرون بانتماء أسرى منخفض جداً بأنهم استعملوا المخدرات في السنة الأخيرة مقابل 2.7% فقط من الأفراد الذين يشعرون بانتماء أسرى عال جداً.
- يوافق 91.8% من الأفراد على أن عدم مراقبة الأهل لأنباءهم هو السبب في انتشار المخدرات في المجتمع كما يوافق 91.8% بأن وجود تجار للمخدرات هو سبب آخر لهذه الظاهرة.
- صرّح 17.9% من الأفراد بأنهم تناولوا الكحول في السنة الأخيرة (بواقع 30.0% من الذكور و 5.7% من الإناث)، وترتفع هذه النسبة في منطقة الشمال لتصل إلى 22.4%.
- ترتفع نسبة متناولو الكحول تدريجياً مع ارتفاع معدل الدخل للأسرة، حيث بلغت 11.3% في مجموعة الثالث الأسفل من الدخل مقابل 19.2% في الثالث الأوسط و 26.9% في الثالث الأعلى.
- يعتقد 74.4% من الأفراد عاماً بوجود أسلحة نارية في بلداتهم، كما يعتقد 43.3% بوجود ظاهرة الحماية المشروطة "الخاوية" و 33.6% بوجود منظمات إجرامية في بلداتهم.
- تظهر النتائج أن 4.6% من الأفراد عاماً قد صرحو بقيامتهم باستعمال السلاح الناري مرة واحدة أو أكثر و 1.2% بتعاطيهم بـ "الخاوية" بشكل ما و 0.6% باشتراكهم في منظمات إجرامية.
- يوافق 87.7% من الأفراد على أن عدم اهتمام الحكومة بمكافحة ظاهرة السلاح غير المرخص هو سبب في انتشار هذه الظاهرة، كما يوافق 82.9% على أن تهانون الشرطة هو سبب في انتشار السلاح غير المرخص.

- أفاد 8.6% من الأفراد بأنه قد طلب منهم دفع رشوة في السنة الأخيرة في حين قام 23.0% من الأفراد بدفع هذه الرشوة بواقع 26.0% بين الذكور و 17.2% بين الإناث.
- أفاد 3.9% من الأفراد بأنهم شاركوا في طلب رشوة في السنة الأخيرة بواقع 4.5% من الذكور و 3.4% من الإناث.

عمل الجهات والمؤسسات المسؤولة

- هنالك إجماع بين الأفراد في جيل 18 سنة فأكثر على أن الجهات والمؤسسات لا تقوم بعملها الكافي لمكافحة العنف بحيث أن أقل من 30% من الأفراد فقط يوافقون بأن الجهات والمؤسسات تقوم بالدور الكافي لمحاربة العنف، وترتفع هذه النسبة إلى 45.1% فيما يتعلق بالجهاز القضائي والمحاكم و 41.4% فيما يتعلق بجهاز التربية والتعليم.
- يوافق 41.5% من الأفراد على أن الشرطة هي الجهة الأكثر تحملًا للمسؤولية في محاربة العنف.
- يوافق 25.8% من الأفراد فقط على أن فتح مركز للشرطة في البلدة يقلل العنف ويوافق 37.6% على أن فتح مركز شرطة في البلدة يمكن أن يقلل العنف في البلدة فيما يوافق 36.6% على أن فتح هذا المركز لا يساعد على تقليل العنف داخل البلدة.
- يوافق 80.3% من الأفراد على أن الشرطة تتأخر في الوصول لمكان الحادث، وتتنخفض هذه النسبة بين الأفراد المقيمين في منطقة الشمال إلى 74.5%.
- أفاد 71.6% من الأفراد بأنهم لا يوافقون على أن الشرطة تأخذ قضايا العنف على محمل الجد، وترتفع هذه النسبة بين الأفراد من منطقة الوسط إلى 87.4% بينما تنخفض بين الأفراد من منطقة الجنوب إلى 40.4%.
- صرّح 72.2% من الأفراد بأن الأحكام التي تصدرها المحاكم بحق مرتكبي العنف والجرائم غير شديدة أو غير شديدة بالمرة.
- صرّح 80.8% من الأفراد بأنهم يعرفون عن وجود لجان الصلاح داخل البلدات العربية بواقع 85.5% بين الذكور و 76.2% بين الإناث.
- تشير نتائج المسح إلى أن الأفراد المنتسبين للفئة العمرية 18-24 هم الأقل معرفة حول وجود لجان الصلاح في البلدات العربية إذ بلغت النسبة 72.9% مقابل 92.7% بين الأفراد في جيل 65 وما فوق.
- قيم 75.1% من الأفراد عمل لجان الصلاح بالجيد أو بالجيد جداً و 24.9% من الأفراد قيموا عمل لجان الصلاح بالسيء أو سيئ جداً.

- وأشار 23.0 % من الأفراد بأنهم سوف يلجئون إلى لجان الصلح في حال تعرضهم لمشاكل، في حين أفاد 41.1 % بأنهم "من الممكن" أن يتوجهوا إلى لجان الصلح، فيما صرّح 23.7 % بأنهم "لن يلجئوا إلى لجان الصلح بالمرة" و 12.1 % "لا يعرفون" ما إذا كانوا سيتوجهون إلى لجان الصلح في حال تعرضهم لمشاكل.

الميل إلى ممارسة العنف

- صرّح 97.7 % من الأفراد بأنه في حال تصرف الزوج/ة بشكل غير مرضي فانهم يتعاملون مع الأمر بأسلوب سلمي، وفي حال استمرار التصرف غير المرضي أفاد 61.7 % باتباعهم أسلوباً سلرياً.
- صرّح 98.1 % من الأفراد باتباعهم الأسلوب السلمي في حال تصرف الابن بشكل غير مرضي. أما إذا استمر هذا التصرف فيميل 35.5 % من الذكور إلى استعمال طرق غير سلمية (العنف، الطرد من البيت) مقابل 27.0 % من
- ترتفع نسبة الأفراد الذين يميلون لاتباع أسلوب العنف أو الطرد في منطقة الجنوب في حال استمرار التصرف غير المرضي للابن (39.9%) أو الابنة (38.4%) مقارنة مع باقي المناطق الجغرافية.
- يميل 42.2 % من الأفراد إلى تقديم شكوى ضد المعلم و 9.0 % إلى استعمال أسلوب عنيف آخر في حال استمرار الإشكال الحاصل بين الابن/ة والمعلم.
- يميل 55.7 % من الأفراد إلى اتباع الأسلوب السلمي مقابل 28.2 % يقومون بتقديم شكوى و 16.2 % يميلون لاستخدام أسلوب عنيف في حال استمرار تعريضهم لمضايقات أثناء السير في الشارع أو السفر في السيارة.
- يميل 34.5 % من الذكور إلى استخدام أسلوب عنيف و 50.3 % إلى مغادرة المكان في حال استمرار تعريضهم لمضايقات أثناء التواجد في أماكن الترفيه (مقهى/مطعم).
- يميل 69.5 % من الأفراد إلى تقديم الشكوى أو مغادرة المكان مقابل 17.5 % فقط إلى الأسلوب السلمي و 13.0 % لاستخدام العنف في حال استمرار الإهمال والتعامل باستهتار من قبل موظف في مؤسسة جماهيرية.

הקדמה

בשנים האחרונות חלה עלייה דרסטית בהיקף תופעת האלימות בחברה הערבית בישראל שהפכה לנושא המרכזי בסדר היום הציבורי. ביטויי האלימות נפוצו כמעט בכל היישובים, שכונות המגורים, המוסדות הציבוריים ו אף בבתיים. כמעט בכל יום אנו עדים לאירועי אלימות ואף למשאי פשע שהביאו להרג אנשים והמעוררים חשש ופחד בקרב הציבור.

אגודת הגיל מאו היוסדתה, פולח לשיפור איכות חייו האוכלוסייה הערבית הפלסטינית דרך מעקב ואייתור הצרכים הבריאותיים והסבירתיים, באמצעות המרכז לזכויות הבריאות והמרכז לצדק סביבתי, והרchieva את פעילותה המחקרית דרך המרכז למחקר ופיתוח האזרחי ומרכז "רכazz" למחקר חברתי יישומי. פעילות ענפה זו הتبססה על האמונה בחשיבות האסטרטגי של המידע המבוסס והשימוש בו לצורך התכנון למען החברה הפלסטינית בישראל. ע"כ הוקם מרכז "רכazz" בצדדים לספק מידע עדכני וمبוסס במגוון תחומי החיים של הפלסטינים בישראל; החברתיים, הכלכליים, הכלכליים, הבריאותיים והסבירתיים. במשך שנים רבות הפעולות בוצעו ב"רכazz" מספר סקרים תקופתיים כגון הסקר החברתי כלכלי, סקר הרשותות המקומיות, וסקר הבריאות והסביבה.

כיום, אנו מתכבדים להניח בפניכם את ממצאי סקר האלימות בחברה הערבית שבוצע בשנת 2018. סקר זה הנ המשך לפעילויות שלנו ומאפשרנו להבין טוב יותר את הממציאות של החברה הפלסטינית בישראל ולהעשיר את המידע אודוטיה כבסיס לפיתוח וקידום תוכן אסטרטגי עתידי.

ייחודיותו של הסקר איננה רק בבחינת היקף תופעת האלימות בחברה אלא בכך שהוא בוחן את מידת הנטייה לשימוש באלימות והתנהגות אלימה בפועל. כמו כן הסקר מספק מידע שמאפשר לחוקרים ולמתכננים ניתוח מעמיק ויחסי בין הגורמים החברתיים, הכלכליים, הכלכליים והמשפחתיים בהקשר של האלימות וביטוייה.

תודתנו והערכתנו נתונות למנהל מרכז "רכאז" לשעבר ומנכ"ל אגודת הגליל כיום, מר אחמד שייח' מוחמד שהוביל את הפרויקט לצד חברי צוות החוקרים במרכז, ד"ר מוחמד ח'טיב וגברת סאוסן רזק מרג'ייה על עבודותם המחקרית המקצועית והיסודית כדי להוציא את הפרויקט לאור ולפרסם את תוצאותינו. כמו כן, תודתנו נתונה לצוות הסוקרים שפעלו בשטח לאיסוף המידע ולכל חברי וועדת ההיגוי של הפרויקט על תרומתם בתכנון הסקר והליווי המקצועי לכל אורך הדרכ.

בסוף, הערכתנו נתונה למרכז הפלסטיני לסטטיסטיקה על תרומתו ותמייכתו לפיתוח וחיזוק היכולות המחקריות למען קידום חקר החברה הפלסטינית בישראל ופיתוח תכנון אסטרטגי לצמצום ומיגור תופעת האלימות בחברה.

בכבוד והערכתה,

ד"ר ג'מאל דקדוקי
יוער הוועד המנהל

אחמד שייח' מוחמד
מנכ"ל האגודה

אגודת הגליל

אגודת הגליל - האגודה הערבית הארץית למחקר ושירותי בריאות

מי אנחנו

אגודת הגליל הינה ארגון מקצועני, וותיק וחלוץ שהוקם בחברה הערבית בשנת 1981. האגודה הוקמה במטרה לשפר את התנאים הבריאותיים והסביבהיים של האוכלוסייה הפלסטינית בישראל ולקדם את יכולת מיצוי זכויותיה בתחוםים אלו באמצעות פיתוח המחקר המדעי, פיתוח טכנולוגי, קידום הבריאות פעילות קהילתית וקידום מדיניות ברמה המוניציפלית והארצית.

האגודה מעסיקה קבועה גדולה של מומחים בתחוםי הבריאות, הסביבה, המחקר המדעי המדיוק והמחקר החברתי היישומי.

אגודת הגליל היא גוף מקצועי, לא פוליטי ולא מפלגתי מוביל בתחוםי הבריאות והסביבה ומהווה מקור למידע, ידע ושיתופי פעולה עם הציור הרחב ובכלל זאת חוקרים, תלמידים, סטודנטים, בתים ספר, רשותות מקומיות, ארגוני חברה אזרחית, משרד הבריאות, מוסדות אקדמיים ומכוני מחקר. אגודת הגליל מוכרת בחברה הערבית ובקהילה המחקר כמובילה ומקדמת מחקר מדעי אקדמי בתחוםים ביוטכנולוגיים שתרם קידום פתרונות לעיבوت סביבתיות כמו פסולת שמן זית, טיהור שפכים תעשייתיים, צמחי מרפא, ביואנרגיה.

תחומי פעילות מרכזיים

המרכז למחקר ופיתוח

האגודה מקדמת את הפעולות המחקרית דרך המרכז למחקר ופיתוח (המו"פ) האזרחי היישומי בשפרעם המצויד במעבדות חדשנות ומואיש במייטב החוקרים בתחום. בתקופת עבודתה המו"פ הקימה האגודה מספר חברות סטארט-אפ שהלן קיבלו הכרה ארצית וולמית דוגמת חברת "איןזומטיק" שהחלה את דרכה באגודת הגליל.

המו"פ פועל בחסות האקדמית של אוניברסיטת חיפה ובחכراه של משרד המדע, החיל והטכנולוגיה.

מטרות המרכז

- פיתוח וקידום מחקרים בעלי אופי אזרחי יישומי בתחום סביבה, בריאות, קליאות וצמחי רפואי, ביוטכנולוגיה, ביולוגיה מולקולרית ועוד.
- שיפור וקידום התנאים הבריאותיים, הכלכליים והחברתיים של האוכלוסייה והאזור באמצעות מחקרים שימושיים לטובת ולרווחת הציבור.
- פיתוח טכנולוגיות ותשתיות חדשות.
- בניית שיתוף פעולה עם חוקרים בכיריהם ממוסדות המחקר השונים בארץ ובעולם והכנת הצעות מחקר משותפות והגשתן למימון ע"י קרנות מחקר בארץ ובעולם.
- קלייט חוקרים חדשים וקידום ההון האנושי המדעי באזור ובחברה הערבית בכלל.
- הרחבת הקשרים עם גורמים מקומיים כדוגן רשותות מקומיות, איגודי ערים, תעשיות, ארגונים קהילתיים וחקלאיים ובתי ספר.
- הרחבת והעמקת הקשר עם הקהילה ע"י הדרכה ולימוד.

"רכاز" - מרכז למחקר חברתי יישומי

"רכاز" הנו מרכז למחקר חברתי יישומי המהווה חלק מהמרכז למחקר ופיתוח (מו"פ) באגדות הגליל. ייחודה של רכاز ביחסו מרכז מחקר הפעיל מתוך החברה הפלסטינית בישראל ובעורבה. ייחוד זה מאפשר זיהוי סוגיות המצריכות מחקר ייעודי לצד איסוף, ניתוח ועיבוד מידע חברתי-כלכלי באופן תקופתי. ייחוד נוסף קשור למethodולוגיה המחקר המבוססת על ראיונות פנים אל פנים והגעה למדגם הרחב ביותר של האוכלוסייה הפלסטינית בישראל מהגליל ועד הנגב תוך ביטוי וייצוג להטרוגניות הקיימת בחברה הפלסטינית בישראל (למשל מגורים ביישוב מוכך/לא מוכך, מערבי/לא מערבי, קטף/בינוני/גדול). רכاز מהווה עירץ מחקרי אשר באמצעותו, נסקרות הדעות והעמדות של הציבור בנושאים שונים.

רכاز מהווה מקור מידע מבוסט ועכני, המשמש כבסיס לתכנון אסטרטגי וחברתי עבור החברה הפלסטינית בישראל.

מטרות המרכז

- יצירת מאגר נתונים עדכני השוואתי, תקף ומהימן אודות החברה הפלסטינית בישראל במגוון רחב של תחומיים חברתיים, כלכליים, בריאוטיים וסביבתיים לצורך מחקר אקדמי ופיתוח מדיניות ע"י מוסדות החלטות ברמה הארץית והLocale.
- פיתוח המידע המופק במסגרת הסקרים והשלמות על ידי מידע מקורות נוספים (להלן, ביטוח לאומי ועוד) והנגישתו לכל הציבור.
- פעילות מול מוסדות החלטות ומעקב אחר הרכסים הייחודיים של האוכלוסייה הערבית, כמו גם שימוש במידע הקיים לקידום ושינוי מדיניות והקצת משאבים יהודים בצדדי לתה מענה לצרכים אלה.

המרכז לצדק סביבתי

המרכז לצדק סביבתי רואה בבטיחוון הסביבתי כזכות יסוד שצרכica להתקיים באופן שוויוני לכל האזרחים על מנת שיתקיימו בכבוד. מכאן, המרכז לצדק סביבתי פועל לקידום הערכים ואורח חיים מקיים, וכן מגן על זכותה של החברה הפלסטינית להשגת צדק סביבתי. המרכז פועל באמצעות שלוש אסטרטגיות שונות: חינוך סביבתי, סיינגור ומחקר.

מטרות המרכז

- הגנת הזכויות הסביבתיות של החברה הפלסטינית בישראל באמצעות סינגורו, קMPIINIIM ארציים והפצת הידע המופק מחקרים וסקרים סביבתיים.
- הגברת המודעות של החברה הפלסטינית לחשיבות אורח חיים מקיים, איכות הסביבה וקידום התנהגות וידידותית לסביבה.
- העצמת קבוצות האזרחים לפעולה בנושא הסביבה השונים וזאת על ידי מתן יעוץ וחינוך.
- קידום שיח עם הארגונים המקומיים, הארץיכים והבינלאומיים בנוגע לזכויות הסביבתיות של החברה הפלסטינית בישראל.

המרכז לזכויות הבריאות

הזכות לבריאות היא זכות אדם בסיסית ע"פ החוקים והאמנות הבינלאומיים. למרות זאת, במציאות קיימים פערים גדולים במצב הבריאות ובשירותי הבריאות בין אזוריים ואוכלוסיות ובעיקר בין המרכז והפריפריה לבין העربים והיהודים. המרכז פועל לאורך השנים, בשיתוף עם ארגונים ומוסדות שונים לatitis ומעקב אחר פערים אלה ובחינת השירותים הניתנים לאוכלוסייה הערבית ומיצעה פתרונות ברמות התהויבות השונות; הארץיכת, הארץיכת והמקומית, לצד זה, פועלת המרכז בתכנון, יישום והערכה של תוכניות לקידום הבריאות בקהילה בתחוםים רפואיים שונים.

במהלך השנים האחרונות המרכז שותף בפיתוח תוכנית רב תחומיות ורב שנתיות לבירותות החברה הערבית בישראל בהובלת האגף לתוכון אסטרטגי וככלכלי במשרד הבריאות. תוכנית זו אף מתבססת בחלוקת על נתוני מרכז "רכז" באוגודה בתחום הבריאות והסביבה.

מטרות המרכז

- מעקב והערכה של שירותי הבריאות בחברה הערבית בישראל
- צמצום הפערים במצב הבריאות ובשירותי הבריאות בין האוכלוסייה הערבית והיהודית ובין אזור המרכז והפריפריה.
- פיתוח תוכניות ופרויקטים לקידום הבריאות בחברה הערבית ולSHIPOR האוריינות הבריאותית דרך תוכניות לחינוך לבריאות והדרכה.
- פיתוח שותפות ועובדה משותפת עם מוסדות ופורומים ברמה המקומית והארצית לקידום הבריאות בכלל ובריאות האוכלוסייה הערבית בפרט.

הוועד המנהל

הנחתת האגודה כוללת קבוצה של אנשי מקצוע ו.akademimim מהשורה הראשונה בחברה והם : (השמות מופיעים לפי סדר א'-ב') :

- ד"ר איאד חמאיסי | רופא וחוקר בטכניון.
- גבי אפנאן חאג' עלי | חוקרת בתחום האיכות.
- פרופ' אשף בריק | חוקר בטכניון.
- ד"ר גמלל דקזוקי | פסיכולוג קליני.
- מר ואל עומרוי | אח מוסמך ופעיל חברתי.
- פרופ' חוסאם חייק | חוקר בטכניון.
- ד"ר מביא נעום | רופא.
- גבי נזרה חוריה | רוקחת ומקדמת בריאות.
- ד"ר רוזלנד דעים | מרצה במכילה האקדמית בחיפה.
- ד"ר רימאה דعاס | חוקרת בתחום הסטטיסטיקה.
- מר אחמד שייח' מוחמד | מנכ"ל האגודה.

מקורות הימון של האגודה

- משרד המדע, החיל והטכנולוגיה וקרןנות מחקר עולמית ומקומית במסגרת מרכזים והצעות מחקר תחרותיים.
- האיחוד האירופי; קולות קוראים ופרויקטים תחרותיים.
- מקורות עצמאיים מ"מכירתנו" שירות מחקר וייעוץ.
- תלמידים מפטנטים וסטודנטים-אפים.
- הכנסה מפעילויות חינוכית.
- תורמים מקומיים ובינלאומיים.

סקר האלימות בחברה הפלסטינית בישראל

מטרות הסקר

המטרה המרכזית של הסקר הנה לבחון את ההיבטים השונים של תופעת האלימות בחברה הערבית הפלסטינית בישראל מנקודת המבט של הציבור הרחב. בתוך כך, הסקר בדק את הנושאים הבאים:

- הימצאות האלימות בנסיבות השונות; המילולית, הפיזי, הנפשית, החברתית, הכלכלית והמיןית, ומידת ההיחסות אליה.
- הגורמים האישיים והמשפחתיים והקשר שלהם עם האלימות כמו איכויות חיה הפרט, רמת האושר, תחושת השיכוכות המשפחתית, היחסים בתוך המשפחה, היחסים בחברה ובמקום העבודה, רמת הדתיות ועוד.
- הדעות והעמדות של הציבור לגבי האלימות והשימוש בה כאמצעי חינוכי וככלי להשגת זכויות ולפרטן בעיות והסיכון שהאלימות מהווה על החברה בכלל.
- דרכי ההתמודדות עם האלימות בנסיבות השונות במקרה של חשיפה של הפרט הקרוב או צופה.
- הימצאותן של תופעות חברתיות נוספות כמו שימוש בסמים, צריכת אלכוהול, שימוש בנשק לא חוקי, ההגנה המותנית "פרוטקציה" וארגוני הפשע, והקשר בין תופעות אלה עם האלימות בחברה.
- תפקיד הפרט, החברה ומוסדות השונים ואחריותם למניעת וטיפול באלימות, כמו כן המידה בה מוסדות אלה ממלאים את תפקידם הנדרש.

שיטות

המדגם כלל 2040 משקי בית פלסטיניים בישראל, מחולקים לפי שכבות ובהתאם לגודל השכבה הסטטיסטיית וככלו 1020 משקי בית באזור הצפון (34 אזורים סטטיסטיים, 30 יישובים), 360 משפחות באזור חיפה (12 אזורים סטטיסטיים, 9 יישובים), 360 משקי בית באזור הדרום (12 אזורים סטטיסטיים, 10 יישובים מתוכם 8 כפרים לא מוכרים), ו- 300 משקי בית באזור המרכז (10 אזורים סטטיסטיים, 8 יישובים). המדגם כלל הערים המעורבות חיפה, נסרך עילית, עכו, יפו ורמלה (7 אזורים סטטיסטיים אשר יש בהם 210 משקי בית). כמו גם כפרים לא מוכרים בנגב.

איסוף הנתונים נעשה בתקופה בין אמצע חודש יולי 2018 ועד אמצע חודש אוקטובר 2018.

2,008 שאלונים מולאו בהם נאסף מידע כללי על 7,985 אנשים. בנוסף נבחר מכל משק בית אדם אחד (ע"פ שיטת קיש) מעל גיל 18 אותו נערך ראיון אישי בו נאסף מידע נוספת. נערךו 1,971 ראיונות אישיים.

תקציר הממצאים

הפלסטינים בישראל: רקע חברתי- כלכלי

- באמצע שנת 2017, האוכלוסייה הפלסטינית בישראל מנתה כ- 1,452,200 נפש (לא כולל רמת הגולן וירושלים) והיוותה 17.3% מכלל האוכלוסייה בישראל.
- החברה הערבית בישראל נחשבת לחברת צעירה כאשר קבוצת הילדיים בני 0-14 שנים מהוות 32.5% (ביחסוואה ל 26.7% בקרב היהודים בשנת 2015).
- נصفה שינוי דמוגרפי בחברה הפלסטינית בישראל שמתבטא בירידה באחוז הילדיים מתחת לגיל 14 ל 32.5% לעומת 40.3% בשנת 2007, ועלייה באחוז בני 65 ומעלה ל 4.7% ביחסוואה ל 3.2% בשנת 2007, ועלייה בגיל הח齐ון שהגיע ל 23 שנים בהשוואה ל 19 שנים בשנת 2007.
- גודל המשפחה הפלסטיני בישראל הוא 3.92 נפשות.
- 66.5% מהפלסטינים בישראל נשואים (68.6% מהזכרים לעומת 68.6% מהנקבות).
- 12.1% מהפלסטינים בישראל הם בעלי תעוזות תואר ראשון (B.A) ומעלה (11.7% מהגברים ו- 12.5% מהנשים).
- 52.3% מהפלסטינים בגיל 15 ומעלה נמצאים בכוח העבודה.
- הגברים הפלסטינים משתתפים בשוק העבודה יותר מהנשים (68.9% לעומת 35.4%).
- אחוז האבטלה בקרב הפלסטינים בישראל הינו 6.6% (5.1% בקרב הגברים ו- 9.4% בקרב הנשים).
- 42.6% מהפלסטינים מועסקים בהיקף של משרה מלאה (100%) (60.3% לגברים ו- 24.5% בנשים).
- 12.0% מהפלסטינים מקבלים דמי ביתוח (גמלאות או מחלה).

- 33.5% מהאנשים שמחוץ לשוק העבודה, הצהירו שהם עקב לימודים או עבודות בית. (17.1% - 50.2% מהנשים).
- רב הגברים עובדים במקצועות שרכשו (39.1%) לעומת הנשים שעוסקות בטכניות (29.3%).
- ההכנסה החודשית הממוצעת של המשפחה הפלסטינית הינה 11,733 ל"ח.
- 13.8 מהמשפחות הפלסטיניות אינן מצליחות כלל לכיסות את הוצאותיהן החודשיות ו- 34.0% אינן מצליחות כמעט לעשות זאת.
- קיימת עלייה באחזו המשפחתיות הפלסטיניות בישראל המתגוררות בדירות (בתוכם מבנה משותף) (42.7% לעומת 24.6% בשנת 2007).

aicvot haChayim

- 81.4% מהאנשים הביעו שביעות רצון מחייהם (滿족 או非常喜欢 מאוד) (82.3% מהגברים ו- 76.1% מהנשים).
- אחוז האנשים שהצביעו על שביעות רצון מחייהם, יורד באזורי המרכז ל 66.4% ועולה באזורי הדרום ל 87.7%.
- 82.5% מהאנשים המתגוררים בישובים לא מעורבים הביעו שביעות רצון מחייהם לעומת 70.4% מהאנשים המתגוררים בישובים מעורבים.
- 53.6% מהאנשים הצהירו שהם מאושרים או מאושרים מאד (54.1% מהגברים ו- 53.0% מהנשים).
- אחוז המאושרים הגיעו נמצאת באזורי הדרום (71.2%) והוא יורד בצורהבולטת באזורי חיפה ל- 42.5%, ובאזור המרכז ל 27.3%.
- 82.4% הביעו את תחושתם כי המשפחה מבינה אותם.
- 75.8% מהאנשים אמרו שהם מרגישים רצון בעזיבת הבית ומעבר למקום אחר במידה מעטה או מעטה מאוד.
- 82.5% אמרו שהם מבלים זמן רב או רב בהנאה עם המשפחה.
- 86.7% מהאנשים הביעו תחושת שייכות משפחתיות גדולה או גדולה מאד. לא נצפה הבדל בולט בתחושת השיכוכת המשפחתיות בין גברים ונשים. (בממוצע הכללי 3.5 בגברים ו 3.4 בנשים בסולם 1-4).
- 89.7% מהאנשים אמרו שהם מרוצים או מרוצים מאד מקשריהם עם בני משפחותם.

- 85.9% מהאנשים הנמצאים בשליש התיכון מבוחנת רמת ההכנסה של המשפחה, הבינו שביעות רצון מקשריהם עם בני משפחתם לעומת 95.2% מהאנשים הנמצאים בשליש העליון.
- 90.2% מהאנשים אמרו שהם מרוצים או מרווחים מכך מיחסים במקומות העבודה.
- 18.5% מהאנשים בקבוצת הגיל 45-54 הבינו חוסר שביעות רצון מיחסיהם במקומות העבודה לעומת 10.5% מהגברים באותה קבוצת גיל.
- אחוז שבעי הרצון מיחסים במקומות העבודה עולה בקרב בעלי השכלה פחותה מותיקונית לעומת 8.3% מהנשים בעלי תואר ראשון ומעלה.
- 38.7% מהאנשים אינם מרגישים בטוחים בעת הליכה בלבד בשכונת מגוריהם בשעות לילה (29.8% מהגברים ו- 47.6% מהנשים).
- אחוז הגברים שאינם מרגישים בטוחים בעת הליכה בלבד בלילה עולה בקרב קבוצת הגיל 65 ומעלה (40.1% לעומת 29.8% מכלל הגברים).
- אחוז האנשים שאינם מרגישים בטוחים בעת הליכה בלבד בלילה עולה באזור המרכז (60.3%) בהשוואה לשאר האזורים.
- 21.0% מהאנשים אינם מרגישים בטוחים בעת הליכה בלבד בשכונה בשעות היום. אחוז זה עולה ל- 50.3% באזור המרכז וירד ל- 10.8% באזור הצפון.
- 61.3% מהאנשים אמרו שאפשר לסת אימון באחרים. אחוז זה עולה בין האנשים באזורי המרכז ל- 85.5% כאשר לא נצפה הבדל בין גברים לנשים.
- 24.1% מהאנשים אמרו ש"בדרך כלל אנשים דואגים רק לעצם".
- 33.2% מהאנשים בקבוצת הגיל 18-24 אמרו שהם פוגשים את חברותם "פעם בשבוע" לעומת 25.7% מבני 65 ומעלה שעשושים זאת "כמעט כל יום".
- 41.1% מהאנשים הציגו את עצםם כדתים ומקומות מצוות הדת תמיד, לעומת 16.3% שהגדירו את עצםם כלל מחויבים מבחינה דתית בכלל.
- 82.2% מהאנשים אינם מסכימים עם ההיגדר "הנשים פחותות ככמויות מהגברים" (71.7% מהגברים ו- 93.3% מהנשים).
- 72.3% מהאנשים מסכימים עם היגדר "אני חש בnoch כאשר המנהל(ת) שלי היא אישה"
- 78.9% מהאנשים אינם מסכימים עם ההיגדר "חשוב לעודד את הבנים לעשות פעילות גופנית יותר מאשר הבנות".

- 72.0% מהאנשים אמרו שאינם מסכימים עם הגד "על האישה להישאר בבית לשירות בעלה וילדייה" (כלומר לא תעבוד מחוץ לבית).
- 23.7% מהאנשים הם בעלי דרגה גבוהה או גבוהה מאוד של שובייניזם גברי (35.8% מהגברים לעומת 11.6% מהנשים).
- 23.3% מהאנשים בקבוצת גיל 18-24 הם בעלי דרגת שובייניזם גברי גבוהה או גבוהה מאוד ואחוז זה עולה ל-30.8% בקרב בני 35-64.
- 85.2% מהאנשים מסכימים ש "זכותה של הבית להינשא לבן הזוג שהיא בוחרת".
- 72.0% מהאנשים מסכימים ש "זכותה של האישה להשתתף בניהול הרשות המקומית בישוב מגוריה".

עמדות ודעות

- 29.6% מהאנשים מסכימים במידה רבה/רבה מאד כי שימוש באלים (מכות) הינו אמצעי לגיטימי לחינוך הילדים. אחוז זה מגיעה ל-22.4% בקרב בני הגיל- 18-24 ועולה ל 54.7% בקרב בני הגיל 65 ומעלה.
- 68.3% מסכימים לטענה כי "בימינו ההורים אכן מגלים אלימות כלפי המורים בבתי הספר".
- 30.2% מסכימים להגד "על ההורים להגיש תלונה במשטרת נגד המורה במידה והוא השתמש באלים נגד ילדם בבית הספר".
- ממוצע דרגת הצדקה באלים נגד האישה (שנמדד לפי סולם 1-4 כאשר 1 = לא מסכימים בכלל ו-4 = מסכימים מאד) היה 1.5 (1.6 בקרב גברים לעומת 1.4 בקרב נשים).
- 57.2% אינם מסכימים להגד "זכותה של אישה להתלוון במשטרת נגד בעלה במידה והוא הרבץ לה" (64.9% בקרב הגברים לעומת 49.6% בקרב נשים).
- 69.9% מסכימים עם ההגד "צורך להעניק לאישה זכויות שוות לאלה של הגבר בכל התחומים" (62.0% בקרב הגברים לעומת 79.3% בקרב נשים)
- 81.1% לא מסכימים עם השימוש בכוח לפתרון בעיות (75.3% בקרב הגברים לעומת 87.0% בקרב הנשים).
- 81.2% אינם רואים בנסיבות כוצאות של משפחת הקורבן (הנרצח) (75.7% בקרב הגברים לעומת 86.6% בקרב נשים).
- 63.5% מסכימים כי לא צריך לשטוק מול כל תקיפה או פגעה בהם או באחד מבני משפחתם.

- 74.8% מסכימים ששימוש בנסק לפתרון בעיות הפק להיות עניין שבשגרה (76.8% מהגברים ו- 72.9% מהנשים).
- 84.6% מסכימים שההורם נושאים באחריות לגבי האלים שמלים ידריהם הקטינים.
- 73.2% מסכימים עם ההיגד "צריך לכלוא את הצעירים (מתבגרים) SMB צעירים".
- 75.9% מסכימים שהמדינה מעוניינת בהתרחבות האלים ביישובים הערבים (75.2% מהגברים ו- 76.7% מהנשים).
- 44.4% מסכימים כי המנהגים בחברה הערבית מעודדים אלומים (43.2% מהגברים לעומת 76.7% מהנשים).
- 41.9% מהאנשים ציינו שאינם יודעים דבר על תכנית "עיר ללא אלומים". בנוספּה, 55.7% אמרו שאינם משכנעים שהתכנית מצליחה להפחית את היקף האלים בחברה.
- 52.1% רואים את בעיית האלים כמסוכנת ביותר מבין הבעיות בחברה הערבית לעומת זאת 22.1% רואים בחוקים הגזעניים כבעיה המסוכנת ביותר. לעומת זאת 14.3% רואים במצב הכללי הקשה שהבעיה המסוכנת ביותר בחברה.
- 65.1% מעריכים שהאלומים נפוצה בשכונות מגוריהם בדרגה בינונית או רבה, אחוז זה עולה ל- 71.5% באוצר חיפה ול- 86.3% באוצר המרכז.
- 48.3% הערכו שהאלומים נפוצה בשכונות מגוריהם בדרגה בינונית או רבה.
- 45.8% הציבו על כך שהאלומים התגברה בשנים האחרונות ביישוב מגוריהם לעומת זאת 38.6% אמרו שלא חל שינוי בהיקף האלים.
- 27.3% אמרו שככלות היא צורת האלים הנפוצה ביותר, ואחריה שימוש בנסק חמ (23.3%), איום וסחיטה (13.8%), ונדליזם ופגיעה ברכוש ציבורי (11.8%), אלומים פיזית (11.6%) וגנבות (11.4%).
- 53.9% מעריכים שהם עצם יהיו קורבנות לצורה כל שהיא של אלומים (30.3% מהגברים ו- 47.4% מהנשים).
- אחוז החוששים מחשיפה לאלים עולה בין האנשים שאחד מבני משפחתם הותקף לצורה כל שהיא בשנים האחרונות מלבד אלה שבני משפחתם לא הותקפו (74.6% לעומת 47.6% בהתאם).

- 54.2% הביעו חשש להיחשך לאלימות נגדם בישובים היהודיים, 53.6% באתרי בילוי ו- 42.6% בישוב מגוריהם.
- החשש מפריצה וגניבה הוא המקור הראשון לדאגה (57.3%) אחרי החשש מתקיפה על רקע לאומני (57.3%) והחשש לאלימות מילולית (הΚκνηθα) ברחוב (45.4%).

אלימות, נזקיה ומתן הودעה לגביה

- 27.0% מהמשפחות דיווחו על כך שאחד מבניהן חשש לאלימות כל שהיא בשנה الأخيرة ואחוז זה עולה באזור הדרום ל- 38.5% ויורד ל- 2.4% באזור חיפה.
- 20.5% מהמשפחות נחשפו לפגיעה ברכוש לעומת לעומת 19.2% שנחשפו לאלימות מילולית, ו- 16.5% לגנבה (לא כולל גניבת רכב).
- 4.6% מהתלמידים מגיל 11-5 (ב"ס יסודי) סבלו מסוג כל שהוא של אלימות לעומת 11.0% מתלמידי חטיבות הביניים ו- 15.4% מתלמידי התיכון.
- 20.3% מהאנשים בגיל 18 ומעלה אמרו שהיו קורבן לסוג של אלימות בשנה האחרונות ואחוז זה עולה באזור הדרום ל- 33.4%.
- 7.2% מהאנשים בגיל 18 ומעלה הותקפו מילולית בשנה האחרונות ו- 5.0% דיווחו על פגיעה ברכושים הפרטיא.
- 27.2% ממקרי התקיפה היו עיי' אדים בעל זהות ערבית מתוך 6.1% מהמקרים בהם התוקף היה שוטר ו- 5.5% בהם היה אדם בעל זהות יהודית (לא שוטר).
- 37.8% ממקרים בהם התוקף היה אדם ערבי, בוצעו באזור המרכז ו- 36.5% בוצעו באזור חיפה.
- 63.6% ממקרי התקיפה בוצעו עיי' שני אנשים או יותר.
- ב- 67.8% מהתקיפות האחרונות דווח על נזקים נפשיים, ב- 43.7% נזקים חומריים, ב- 41.4% נזקים חברתיים וב- 14.0% היו נזקים גופניים.
- 17.9% מהתקיפות בוצעו במסגרת הבית לעומת 10.9% שבוצעו בישובים יהודים ו- 19.7% במקום העבודה.
- 64.1% מהאנשים שהותקפו אמרו שהם דיווחו על המקורה לגרום כל שהוא לעומת 35.9% שלא דיווחו כלל.

- אחוז המדווחים עולה כאשר המקורה מתרכש מוחץ לישוב המגורים (63.3%) או בישוב יהודי (68.1%) או במקום העבודה (77.3%).
- 59.7% מהאנשים שהותקפו דיווחו על כך להורים/לבני המשפחה ו- 55.7% דיווחו למשטרה.
- באשר לשיבות אי הדיווח במקרי תקיפה, 54.1% אמרו שפשות ראו במקורה כאירוע קל או לא מסוכן. לעומת זאת, 40.8% ציינו שהם פתרו את העניין בעצמם בדרך שלום ו- 57.5% לא רצו לערב משטרה בעניין, כאשר 13.1% אמרו שהם פתרו את העניין בעצמם ולא בדרך שלום. 37.8% לא דיווחו עקב חשש מנקמה של התקופים.

להיות קורבן לאלימות או לנhog באליומות

- 67.8% מהאנשים היו עדים (צפו) במקירה/i אלימות בשנה האחרונות לפני הסקר כאשר ב- 60.3% מהמקרים הייתה אלימות נפשית, ב- 36.5% אלימות פיזית, ב- 9.7% הטרדה מינית, ב- 13.9% אלימות כלכלית וב- 13.7% אלימות חברתית.
- אחוז האנשים שהיו עדים למקורה כל שהוא של אלימות היה גבוה באזורי הדרום (77.5%) בהשוואה לשאר האזוריים.
- 28.6% מהאנשים אמרו שהיו עדים למקרי תקיפה ע"י מכות, חנק, משיכה בגדים ו- 13.7% היו עדים לתקיפות באמצעות סכין/מקל ו- 6.6% בתקיפה בנסח חם.
- 10.0% מהאנשים אמרו שהם עצמם נהגו באליומות נגד אחרים בשנה האחרונות (13.0% מהגברים ו- 7.1% מהנשים).
- 37.5% מהאנשים בשליש העליון בסולם הכלכלי נהגו באליומות לעומת 24.1% מהאנשים בשליש התחתון.
- קיים קשר שלילי בין רמת ההשכלה לבין השימוש באליומות כאשר 35.2% מבצעי השכלה פחות מתיכון נהגו באליומות לעומת 7.0% בקרב בעלי תואר ראשון ומעלה.
- 9.4% מהאנשים דווח שהם עצמם השתתפו בהטרדה אלקטרוניונית.
- 24.7% מהאנשים דיווחו על כך שהם עצמם השתתפו בהטרדה אלקטרוניונית (27.7% מהגברים ו- 21.7% מהנשים).

- 29.5% מהאנשים שנחשפו לאלימות הם אנשים דתיים לעומת 21.1% שאינם דתיים כלל.
- האנשים העובדים במתן שירותים הם החשופים ביותר לאלימות (54.1%) לעומת האקדמיים והפקידים (21.7%).
- ב 57.8% מקרים ההטרדה המינית, התוקף היה אדם המוכר לקורבן (עמיתת העבודה, חבר, או בן משפחה). אחוז זה עולה ל 71.9% בקרב הנשים.
- 60.8% מ אלה שהיו קורבן לאלימות ולא ביקשו עזרה ציינו שהסיבה הייתה "חשש להסתבך יותר" ו- 48.9% ציינו שלא רצו שימושו ידע על המקרה, 21.7% לא ידעו למי לפנות ו- 47.4% אמרו שהם השיגו את מה שרצו בעצמם.

בעיות חברתיות

- 45.1% מהאנשים סבורים שיש הרבה משתמשים בסמים ביישוב בו הם גרים. אחוז זה עולה באזורי המרכז ל 74.9%.
- 5.0% מהאנשים דיווחו על כך שהם עצמם השתמשו בסמים בשנה האחרונות (9.1% מהגברים ו- 0.8% מהנשים).
- אחוז המדווחים על שימוש בסמים עולה באזורי הדרום ל 9.9% (18.3% מהגברים לעומת 2.4% הנשים).
- 18.0% מהאנשים שدواו על תחושת שייכות משפחתייה נמוכה, השתמשו בסמים בשנה האחרונות לעומת 2.7% בלבד מ אלה שחושו שייכות משפחתייה גבוהה מאוד.
- 91.8% מהאנשים מסכימים שהעדיף הפיקוח של ההורים על ילדיהם הוא הסיבה להתרחבות תופעת השימוש חברותה 1 91.8% מסכימים שנוכחות סוחרי הסמים בחברה היא סיבה נוספת לכך.
- 17.9% מהאנשים דיווחו שהם צרכו אלכוהול בשנה האחרונות (30.0% מהגברים לעומת 5.7% מהנשים) ואחוז זה עולה ל 22.4% באזורי הצפון.
- אחוז צורכי האלכוהול עולה לפי העלייה בהכנסת המשפחה כאשר 11.3% מהאנשים בשליש התיכון, 19.2% בשליש השני ו- 26.9% בשליש העליון, צרכו אלכוהול בשנה האחרונות.

- 74.4% מהאנשימים סבורים שקיים נشك לא חוקי בישוב מגורייהם. כמו כן, 43.3% סבורים שקיימת גם תופעת ההגנה המותנית (פרוטקציה) ו- 33.6% סבורים שקיימות גם כנופיות פשע.
- 4.6% מהאנשימים בכלל אמרו שהם בעצם השתמשו בנشك פעם אחת או יותר. כמו כן 1.2% אמרו שעסקו בפרוטקציה ו 0.6% שהם חברים בקבוצות פשע.
- 87.7% מסכימים שחומר העניין שהממשלה מגלה בעניין המלחמה בנشك הלא חוקי היא סיבה לתופעה זו, כמו כן 82.9% מסכימים שהיחס המזולג של המשטרה בעניין הוא גם סיבה לתופעה זו.
- 8.6% מהאנשימים דיווחו על כך שהם נדרשו לשלם שוחד בשנה האחרונות, לעומת זאת 23.0% שילמו שוחד (26.0% בקרב גברים ו 17.2% בקרב נשים).
- 3.9% אמרו שהם היו שותפים לזרירת שוחד בשנה האחרונה (4.5% מהגברים ו 3.4% מהנשים).

עבודות המוסדזות והגורםים האחראים

- פחות מ- 30% מהאנשימים מסכימים שהמוסדזות והגורםים השונים ממלאים את תפקידם במלחמה באלים. אחותו זה עולה ל- 45.1% כאשר מדובר במערכת המשפט ול- 41.4% באשר למערכת החינוך.
- 41.5% מהאנשימים מסכימים שהמשטרה היא הגורם האחראי המרכזי במלחמה באלים בחברה.
- 25.8% מהאנשימים בלבד מסכימים שפתחת מרכז משטרה בישוב מפחית את האלים בישוב. לעומת זאת 37.6% אמרו שייתכן שהדבר יפחית את האלים, ו- 36.6% סבורים שפתחת מרכז כזו לא תפחית את האלים.
- 80.3% מהאנשימים סבורים כי המשטרה אחראית בהגעה לזרות האירועים. אחותו זה יורץ ל 74.5% באזורי הצפון.
- 71.6% מהאנשימים סבורים כי המשטרה אינה מתധסת ברצינות לנושא האלים. אחותו זה עולה באזורי המרכז ל 87.4% אך יורץ באזורי הדרום ל 40.4%.
- 72.2% מהאנשימים סבורים שפסקי הדין שבתי המשפט גוזרים על מבצעי עבירות אלימים ופשע, אינם קשים או אינם קשים בכלל.
- 80.8% מהאנשימים אמרו שהם יודעים על קיומו של ועדיות "סולחה" ביישובים הערבים (85.5% מהגברים ו- 76.2% מהנשים).

- קבוצת בני הגיל 18-24 היא הקבוצה הפחות מודעת לקיומן של וודות "הסולחה" בישובים הערבים (72.9%) לעומת קבוצת בני 65 ומעלה (92.7%).
- 75.1% מהאנשים העריכו את עבודת וודות "הסולחה" כטובה או טובה מאוד לעומת 24.9% שאמרו שעבודת וודות אלה היא גרועה או גרועה מאוד.
- 23.0% מהאנשים אמרו שהם יפנו לוודות "הסולחה" במידת הצורך לעומת 41.1% שאמרו שייתכן שייעשו זאת ו- 23.7% שאמרו שלא יפנו לוודות בכלל (12.1% לא יודעים אם יפנו או לא).

הנטייה לנוהג באליומות

- 97.7% מהאנשים אמרו שבמידה ובזאת זוגנים יתנהגו באופן לא הולם, חסן יתמודדו עם העניין בדרכי שלום, אך אם ההתנהגות הזאת נמשכת, רק 61.7% ינהגו בדרכי שלום ו- 38.3% ישמשו בדרך אחרת (אלימות).
- 98.1% מהאנשים אמרו שניהגו בדרכי שלום אם בנים יתנהג באופן לא הולם אך אם ההנוגות זו נמשכת 35.5% נוטים להשתמש בדרך אחרת (שימוש באליומות או גירוש מהבית).
- אחוז האנשים שנוטים להשתמש בדרך אחרת (אלימות או גירוש מהבית) עולה באזרע הדרכים ל- 39.9% כאשר מדובר בנשים ו- 38.4% כאשר מדובר בבעלי.
- 42.2% מהאנשים נוטים להגיש תלונה נגד המורה אם מתעוררת בעיה בין ילדם בבית הספר, בזמן שה- 9.0% נוטים להשתמש בדרך אלימה במידה והבעיה לא נפתרת.
- 55.7% מהאנשים נוטים להשתמש בדרכי שלום כדי להתמודד עם הנסיבות בעת הליכה ברחוב או נסיעה ברכבת, לעומת 28.2% שנוטים להגיש תלונה ו- 16.2% נוטים להשתמש בדרך אלימה.
- 34.5% מהגברים נוטים להשתמש באליומות ו- 50.3% נוטים לעזוב את מקום האירוע במידה וnochshpo להrzקoth בעת שהותם במקום בילוי (בית קפה מסעדה).
- 69.5% מהאנשים נוטים להגיש תלונה או לעזוב את מקום האירוע לעומת 17.5% שישתמשו בדרכי שלום ו- 13.0% שישתמשו באליומות במידה ונתקלו בזלזול מצד פקיד במוסד ציבורי והתנהגות זו נמשכת.